No. 3937 الأحد | 22 شعبان 1442 هـ | 4 أبريل 2021 م | السنة الرابعة عشرة

أصول صندوق الثروة السيادي تُقدّر بأربعة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي

«مودين تشيد بحصافة السياسة النقدية لـ «الركزي» ومتانة القطاع المصرفي بالكويت

أصدرت وكالـة موديـز لخدمات المستثمرين تقريرًا بعنوان "الرأي الائتماني بشأن المراجعة المنتظمة للتصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت، أشادت فية بحصافة السياسة النقدية التى يطبقها بنك الكويت المركّزي، ومتأنة أوضّاع القطاع المصرفي في البلاد، مشيرة إلى أن إدارة السياسة النقدية لدولة الكويت تشكل مصدرًا للقوة المؤسسية، كما يتضح من مستويات التضخم المنخفضة والمستقرة نسبيً منذ تطبيق نظام سعر صرف الدينار الكويتلي القائم على سلة موزونة من العملات. منوهة تقوة اللوائح التنظيمية التى يصدرها بنك الكويت المركزي وحصافتها، حيث انعكس ذلك في معدلات كفاية رأس المال المرتفعة في النظام المصرفي والنهج الاستباقى لتنفيذ الإطار التنظيمي آلمصرفي الدُولي، بما في ذَّلك التَطبيــُق الكَامَّل لإصلاحًات بازل (3).

وأشارت الوكالة إلى محدودية مخاطر العدوي التى قد يشكلها النظام المصرَّفي في دولية الكويتُ على الموازنِية العامة للدولة، حبث تصنف الوكالة تلك المخاطر عند الدرجة " baa ". وبالرغم من توقع الوكالة ضعف ربحية البنوك بسبب التداعيات السلبية لجائحة كورونا، إلَّا أنها أشادت بما تتمتع به البنوك من معدلات رسملة وسيولة ومخصصات مرتفعة مما يدعم أداء القطاع

ومن الجديس بالذكس أنه

قد سبق لوكالتة موديز في تاريخ 22 سَـبتمبر 2020 أنَّ خفضت التصنيف الائتماني للكويت بواقع درجتين منَّ "Aa2" إلى "A12" مـع تحت المراجعة إلى مستقرة. وفيما يتعلق بالتصنيف الائتماني لدولنة الكوتت فقىد رأت آلوكالسة أنسه يرتكز على الثروة الاستثنائية التي تتمتع بها، حيث تُقدُّر أصول صندوق الثروة السيادي التى تديرها الهيئة ألعامة للاستثمار بنحو أربعة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب الاحتباطيات الضخّمةً. ومع ذلك، فــّإن التصنيف الائتماني مُقيّد بالتجاذبات بين السلطتن التنفيذية والتشريعية التي

اقـــتراب الـمــوارد السائلة لصندوق الاحتياطي العام من النفاد تضغط باتجاه تخفيض التصنيف الائتماني الحالي تعوق رسم السياسات وتقوض قدرة الدولة على التكيف مع الصدمات. وذكرت الوكالة أن مخاطر السيولة بشكل خاص تُهدد

التصنيف الائتماني للدولة على المدى القريب، مضيفة أن احتمالية استمرار السلطتين التنفيذية والتشريعية في طرح تدابيس مؤقتة وجزئية من شانه إطالة حالة عدم اليقين بشان وضع التمويل على المدى المتوسيط. كما أن مخاطر السيولة الناتجة عن المازق التشريعي المستمر ستظهر إذا استمر إلى أن تستنفد الموارد السائلة المتاحة قبل تواريخ استحقاق السندات الدولية، وفي هذا الشأن ترجيح الوكالية أن تواجله التشريعات التي تتقدم بها الحكومة لحل مشكلة نقص مصادر التمويل مقاومة من مجلس الأمة. وعلى الجانب الإيجابي،

أشارت الوكالة إلى أن دولة

الكويت تملك رصيدًا ضخمًا من الأصول السيادية في صندوق احتياطي الأجيال القادمــة يُقدّر بنحــو %420 من الناتج المحلى الإجمالي حتى نهآية عـآم 2020، كما أن الأصول وإيرادات الاستثمار الناتجة عن صندوق احتياطي الأجيال القادمة مستبعدة حالبًا عن الموازنة العامة بموجب القانون، ويمكن تقليص تحديات التمويل التي تواجه دولة الكويت من خلال تعديل القوانين للسماح بالسحب من صندوق احتياطي الأجيال القادمة لسد عجر الموازنة العامة، وهو ما اقترحته الحكومة مؤخرًا في مشروع قانون تم تقديمه إلى مجلس الأمة. وبالتالي، فإن العقبات التي تواجهها دولية الكويت لحل تحدياتها التمويلية هي بالدرجة الأولى عقبات

وفيما يتعلق بالعوامل التِّي ترفّع أو تخفّض التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت، فقد ذكرت الوكالة عدة عوامل قد تدفيع باتجاه الرفع، من بينها التحسن المستدام في القوة المؤسساتية ومعايير الحوكمة في دولة الكويت، والأتفاق بين الحكومة ومجلس الأمة، مما يؤدي إلى تشكيل سياسة أكثر سلاسة، فضلا عن تحسين فعالية السياسة المالية من خلال تحسين القدرة على الاستجابة للصدمات وتنفيذ الإصلاحات المالية التى تقلل بشكل حوهرى من متطلبات التمويل للموازنة العامة. علاوة عن عوامل أخرى استبعدت الوكالة حدوثها في الأمد القصير تتمثّل بالتقدّم نحو التنويع المالي الذي يُقلّص من اعتماد الحكومة على الإيرادات النفطية ويقلل من التقلبات الكامنة في الإيرادات الحكومية. وأشارت الوكالة إلى أنه من المرجح أن يتحقق هذا التنويع المالي الداعم للتصنيف الائتماني من خلال التفويض التشريعي الذي يسمت للحكومة بحساب عوائد استثمارات صندوق احتياطي الأجيال القادمة ضمن الإيرادات العامة للموازنة. أما فيما يتعلق بالعوامل التي قد تضغط باتجاه تخفيض التصنيف الائتمانى السيادي الحالي بأكثير من درجة واحدة،

فتتمثل ححسب الوكالـة-

بزيادة مخاطر السيولة الحكومية، لا سيما مع اقتراب أستحقاق الشريحة الأولى من السندات الدولية، واقتراب الموارد السائلة لصندوق الاحتياطي العام من النفاد، ومن تلك العوامل أيضا تراجع القوة المالية للحكومة على المدى المتوسط بسبب الزيادة الحادة في الدين الحكومي الناجم عن عدم القدرة على تنفيذ إجراءات ضبط أوضاع المالية العامة وسط انخفاض هيكلي لأسعار النفط. وعلى صعيد العوامل الأربعة التي بُني عليها التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت، فقد قامت الوكالة برفع تصنيف العامل الأول للتصنيف المتمثل بالقوة الاقتصادية لدولة الكويت من الدرجة الأولية " baa2 " إلى الدرجة النهائية " a2 " لتعكس مستويات الثروة العالية بشكل استثنائي، فضلاً عن ثرواتها الهائلية من النفط. حيث تمتلك دولة الكويت إلى حد بعيد أكبر نسية من أحتباطيات النفط المؤكدة إلى الإنتاج بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي يُقدر أنها تدوم نصو 90 عامًا بالمعدل الحالي للإنتاج. إلى جانب تكاليف الإنتاج المنخفضة نسبيًا، فإن هذا يدعم مستويات مرتفعة من الثروة الوطنية، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلَّى الإجمالي من حيث

🗾 وكالة موديز دولار أمريكي فِي عام 2019. وفيما يتعلق بالعامل الثانثي للتصنيف والمتمثل بالقوة المؤسساتية ومعايير الحوكمة، فقد صنفتها الوكالة عند الدرجة " baž " ، حيث أشارت إلى ضعف بعض جوانب الإطار المؤسسي وفعالية الحوكمة كما يتضم من التدهور المستمر في مؤشرات الحوكمة الصادرة عن البنك الدولى خلال العقد الماضي ومؤخرًا نتيجة عدم قدرةً الدولة على تنفيذ الإصلاحات المالبة والاقتصادية المخطط لها. ومع تعافي أسعار النفط جزئيًا في عام 2018، واصلت الحكومة تأخير تنفيذ الإصلاحات الأقل شعبية مثل إدخال ضريبة القيمة المضافة وضرائب الإنتاج ومراجعات أجور ومرتبات القطاع العام. علاوة على ذلك، أستمر الإنفاق الحكومي المدرج في المُوازنَّة في السَّنة المالية السَّابقة فيَّ الارتفاع علَّى أساس سنوي على الرغم من التوقعات بتخفيض

النفط الناجمة عن تداعيات جائحة فيروس كورونا. وعلى صعيد العامل الثالث للتصنيف المتمثل بقوة المالية العامة لدولة الكويت، صنفت الوكالة قوة المالية العامـة لدولـة الكوبـت عند الدرجـة النهائيـة "aaa" أعلى من الدرجة الأولية "aa2". فعلى الرغم من أن حصة الدين الحكومي

الابرادات الحكومية بأكثر من

النصف بسبب انهيار أسعار

الاحتكاكات البرلمانية أدت إلى تباطؤ زخم الإصلاح وأثــرت سلبًـا على فعالية السياسـة المالية للدولة

فترات انخفاض أسعار النفط. وأشارت الوكالة إلى أن توقعاتها الأساسية تفترض أن تقوم دولة الكويت بتمويل عجزها هذا العام حزئتًا من خلال المزيد من بيع بعض الأصول غير السائلة من صندوق الاحتياطي العام إلى صندوق احتياطتي الأجيال القادمة، والتي نقدرها في المبلغ الإجمالي بنحو %8أ من الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، حتى إذا كان من المكن بيعها بالكامل إلى صندوق احتياطى الأجيال القادمة، فإن الحصة المتبقية من الأصول غير السائلة لا تـزال غيـر كافيـة لتمويل متطلبات التمويل الإجمالية لكامل السنة المالية القادمة. وفيما يتعلق بالعامل الرابع للتصنيف والمتمثّل بحساسية التصنيف

للمخاطر الجيوسياسية، فقد أشارت الوكالة إلى أنه وعلى غرار معظم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإن الموقع الجغرافي لدولة الكويت بجعلها عرضة لمخاطر الأحداث الجيوسياسية الإقليمية ويدعث تصنيف الوكالية لهذا العامل عنيد درجة "ba". وعلى وجه الخصوص، تمثل التوترات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإيران وخُطَّر إغلاق مضيق هرمز احتمالية منخفضة إلا أن ذلك الإغلاق في حال وقوعه سيكون حاد الأثر على دولة الكويت حيث بمر كل النفط المصدر من الكويت عبر المضيق. ومع ذلك، تتمتع دولة الكويت بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي أظهرت التزامًا قويًا بحماية سيادة دولة الكويت، وهناك علاقات

وثيقة مع مجموعة الدول

السبع الأخرى ودول مجلس

التعاون الخليجي. كما تحاول الحكومة الحقاظ على علاقات مستقرة مع الجارتين إيران والعراق. كما أن تصنيف الوكالة لدرجة المُخاطر السياسِية في دولة الكويت مبني أيضًا على الهيكل السياسي للدولة. وأدت الاحتكاكات البرلمانية إلى تباطؤ زخم الإصلاح وأخرت إقرار تشريعات مهمة بما في ذلك مشروع قانون الدين العام. وأشارت

بالعملة الأجنبية بالنسبة

إلى إجمالي الدين مرتفعة

للغاية، إلا أن عبء الدين

الحكومي الإجمالي منخفض

جدًا. بِالإِضافَة إلى ذلك، يتم

تخفيف مخاطر المالية العامة

إلى حد كبير من خلال سياسة

سعر صُرف الدينار الكويتي،

مدعومة باحتياطيات قوية

من العملات الأجنبية لدى

بنك الكويت المركزي وكذلك

الأصول السائلة بالعملة

الأجنبية لصندوق الثروة

السيادية. كما يأخذ التصنيف

في الاعتبار الهوامش المالية

الوقائية الكبيرة للغاية فم

شكل أصول تديرها الهيئة

العامة للاستثمار. ويعكس

تصنيف الوكالة لقوة المالية

العاملة في دولية الكويت

فوائض مالَّية عالية للَّغَّاية

حافظت عليها في الماضي، مما

ساعد على تكوين احتياطّيات

مالية كبيرة، وأبقى الدين

الحكومي عند مستويات

منخفضة. وأدت صدمة

أسعار النفط في عام 2015

ومؤخرًا جائحتة كورونا

إلى إبقاء رصيد الموازنة

العاّمـة للدولة في عجز كبير

ومستمر، حيث بلغ متوسط

العجيز ما نسبته 16% من

الناتج المحلى الإجمالي منذ

عام 2015. وقد أدى عدم

القدرة على إصدار الديون

في غياب قانون جديد للدين

العام منذ عام 2017 إلى دفع

عبء الدين إلى الانخفاض،

لكنه استنفد بسرعة صندوق

الاحتياطي العام "صندوق

الاستقرار" الذي يسمح

للحكومة بالسحب منه خلال

مقترحات إصلاح الإبرادات غير النفطية أثر سلبًا على فعالية السياسية المالية للدولة. وقيمت الوكالة مخاطر السيولة الحكومية عند درجة "ba" مدعومة بالأصول الضخمة لصندوق الثروة السيادي وتكاليف الاقتراض المواتية في أسواق الدسن الدولسة، ولكنها متوازنة مع مخاطر السيولة المتزايدة مع نفاد أصول صندوق الاحتياطي العام والعقبات القانونية الحالية لإصدار الديون والوصول إلى أصول صندوق احتياطي الأجيال القادمة. وعلى صعيد مخاطر نقاط الضعف الخارجية لدولة الكويت، فقد صنفتها الوكالة عند الدرجة " aa"، حيث أشارت الوكالة إلى أن دولة الكويت تاريخيًا ستجلت فوائض مالية كبيرة في الحساب الجاري لميزان

الوكالة إلى أن استمرار مجلس الأمة برفض معظم

المدفوعات بلغ بالمتوسط نحو %40 من الناتج المحلى الإجمالي خلال السنوات 2010 - 2014 وتحوّل الحساب الجاري لفترة وجيزة إلى عجز قدره %4.6 من الناتج المحلى الإجمالي فى عام 2016 بعد صدمة أستُّعار النَّفط، قبلُ العودة إلى متوسط فائض قدره 13% من الناتج المحلي الاحمالي خـُـلال الفتَّـرة 2019–2017 مع ارتفاع أسعار النفط. وسيؤدي أنخفاض أسعار النفط إلى تقليص قيمة الصادرات النفطية على المدى القصير، إلّا أن سعر برميل النفط التعادلي للحساب الجارى منخفضتة عند نحو 38 دولارًا للبرميل في عام 2020. ووفقًا الافتراضًات الوكالية الأسيعار النفيط العالمية على المدى المتوسط، فإنها تتوقع الوكالة استمرار رصيد ميزان الحساب الجاري في تسجيل فوائض

تخطط لتطوير منظومة التشييد بحزمة مبادرات ذكية

القوة الشرائية نتحو 46 ألف

«مستشارالبناء» تعزز إستراتيجيتها التنافسية لتأهيل عملياتها العمرانية محليا وإقليميا

شركة مشفى للخدمات الطبية (ش.م.ك.)

إعلان تذكيري دعوة لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية

يسر مجلس إدارة شركة مشفى للخدمات الطبية (ش.م.ك.) تذكير السادة المساهمين لحضوره

1 - اجتماع الجمعية العمومية العادية المقرر عقدها في تمام الساعة (9:30) صباحاً من يوم الأحسد الموافق 2021/4/11 في الشــرق - شارع خالد بن الوليد - برج المدينة - الدور العاشر. 2 - اجتماع الجمعية العمومية العادية المقرر عقدها في تمام الساعة (10:00) صباحاً من يوم الأحد الموافق 2021/4/11 في الشرق - شارع خالد بن الوليد - برج المدينة - الدور العاشر.

لذا يرجى من السيادة المساهمين مراجعة مقر المكتب الواقع ية الشرق - شارع خالد بن الوليد - برج المدينة - ط¹⁰ لاستلام نسخة من اليزانية العمومينة للسنة المنتهية ية 2017/12/31 والميزانية العمومية للسنة المنتهية في 2018/12/31 وجدولي الأعمال واستمارة دعوات حضور/ توكيل الجمعيات العامة العادية.

والله ولي التوفيق..

رثيس مجلس الإدارة

تخطط شـركة مستشـار البناء لتوفيـر مجموعة من الحلول المثلى لقطاع التشييد والعمران الكويتي وذلك لتقديم حزمة من المبادرات والأفكار والإبداعات لتحسين منظومة العمران في الكويت والمنطقة وتأتى هذه المبادرة عبر فريق عمل متطور يركز على تحقيق أفضل عوامل البنساء الحديث الذي يربط الماضى والعراقة الخليجية بالتطور العصري

ومتن خلال تطور عملياتها حققت شركة مستشار البناء تقدما كبيرا على مستوى السنوات الماضية ، وذلك من خلال خبرتها العميقة والواسعة في مجال الإشراف حيث تحرص الشركة على إرضاء العملاء حُيثٌ قامت منذ بدأ أعمالها بالإشراف على البناء بتحقيق تميزا نوعيا حيث نفذت متابعة دقيقة علي أَكْثر مَـنَ 270قُسـيمة تم تسليمها لملاكها وفق أفضل أسس عمليات الإشراف.

وتعتمد الشركة في إطار إستراتيجيتها وخططها التنموية قررت في 2018 خوض مجال البناء وتمكنت من تحقيق تطورا ايجابيا يعكس خبرتها العميقة حيث احتلت ومن خلال المنافسة القوية مركزا متميزا من بين أكبر خمس شركات محلية في القطاع الأهلي. وتعد مستشار البناء "هي الأولي علي مستوي الخليج

في التأثيـر الاجتماعي ومواقـع التواصل السوشـيال ميدّيا لتوفير المعلوميّات والبيّانات والإرشادات في

تحرص على تنفيذ المشاريع بأفضل طرق البناء الحديث والتصميم العصري

مجال البناء. وتمكنت منذ 2018 وحتى العام الجاري 2021 من إنحاز أكثر من 70مشروعا يسلجل ضمن أعمالها التي نفذتها وفق أفضل المواصفات والإطر ذات الجودة العالية في مجال المتابعة والإشراف والبناء. وتمضى " مستشار البناء " عبر تطلعاتها المستمرة لتحسين السكن في الكويت والخليج ومن خلال ذلك تعكف على تطوير أعمالها في الكويت والخليج لتحقق الريادة والأنتشار وتستمر في مساعيها لتعزيز قاعدة عملائها من خلال تواجدها في قطاع البناء بهدف التركين على تقديم أفضل الحلول وبما يواكب التطورات العالمية

في إطار متطلبات السوق المحلية والإقليمية. وتحرص الشركة إلي رفع مستوي حصتها السوقية في قطاع الأعمال لتصبّع واحدة من كبري الشركات التي تدعم رؤية الكويت 2035 وما يترتب علي ذلك من تطور اقتصادي وتنموي في قطاع البناء والإنشاء والتعمير محليا وإقليميا.



جانب من مشاريع الشركة